

مفهوم الدولة التنموية وتحدي كسر حلقة التخلف

د. إبراهيم نوار
خبير اقتصادي - مستشار سابق للأمم المتحدة

منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط النموذج السوفييتي في التنمية والبناء الاقتصادي أصبح من الضروري إعادة النظر في أنماط التنمية على مستوى العالم، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً لكل من الفكر الاقتصادي، خصوصاً مدارس التنمية المختلفة، والسياسات الاقتصادية. لكن انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة تحول أيضاً إلى انتصار أيديولوجي للأفكار الرأسمالية ولنظريات التنمية المشتقة من الفلسفة التي تعتمد نظام السوق كأساس لإدارة الاقتصاد. ومع أن فلسفة "السوق" وقوانينها التي وضعها آدم سميث في القرن الثامن عشر، وهي الفلسفة التي نمت وازدهرت بشكل عام في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلا أن هذه الفلسفة التي كانت ترسخ مبدأً التوازن التلقائي عن طريق القوة السحرية لما أطلق عليه سميث "اليد الخفية" لم تصمد في القرن العشرين حين وقع النظام الرأسمالي كله في أزمة اقتصادية عميقة أسفرت عن كساد استمر عدة سنوات اختفت فيها اليد الخفية وغاب تحقيق التوازن المنشود.

ومع استمرار مظاهر الاضطراب الاقتصادي المالي والتجاري على مستوى العالم، ثم وقوع الحرب العالمية الثانية، تراجع الفكر الاقتصادي العالمي عن الاعتقاد بقوة "اليد الخفية"، وراح فلاسفة علم الاقتصاد يبحثون عن آليات وأدوات أخرى تكفل تحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمي. وكان كل من جيمس ميد وجون مينارد كينز على



رأس مدرسة فكرية جديدة تبشر بنهج مختلف في إدارة الاقتصاد يكفل تحقيق الاستقرار والرفاهية اعتماداً على دور اقتصادي للدولة وليس على اليد الخفية. وقد استطاعت إسهامات ميد وكينز أن تسيطر على الفكر الاقتصادي العالمي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وراحت تعصف بكل المسلمات الاقتصادية التي سادت خلال نحو قرنين من الزمان. وتم تتويج انتصار الفلسفة الاقتصادية الجديدة في مؤتمر "بريتون وودز" عام ١٩٤٤ قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، وأصبحت الفلسفة الجديدة هي أساس نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف تماماً عن النظام التقليدي السابق من حيث الاعتماد على "دور الدولة" وليس على "اليد الخفية" لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي بمعناه العام النقدي والمالي والتجاري والصناعي والزراعي. واستمرت سيادة تلك الفلسفة في العالم الرأسمالي كله تقريباً بشكل أو بآخر، سواء في صورة معتدلة في أوروبا الغربية، أو في صورة متطرفة في الدول المستقلة حديثاً اختلطت بالأفكار الماركسية المشتقة من التجربة السوفيتية حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حين عصفت بها رياح ظاهرة "الركود التضخمي" التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط، وفشل السياسات الحكومية في احتواء وكبح التضخم، وفي إزاحة القيود التي عرقلت زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة في الدول الصناعية المتقدمة.

ومع استمرار عجز الحكومات عن تقديم سياسات واستخدام أدوات فعّالة لتحقيق الاستقرار وكسر مقومات ظاهرة الركود التضخمي، انتعشت أفكار "ميلتون فريدمان" أهم رموز مدرسة شيكاغو الاقتصادية بشأن العودة إلى قوانين السوق، واتهام الحكومات بأنها رجل أعمال فاسد ما تدخلت في شيء حتى أفسدته. وأفسحت أفكار "فريدمان" الطريق لعودة تفضيل آليات وقوانين السوق ومفعول اليد الخفية على آليات تدخل الدولة في الاقتصاد، ودعا فريدمان لأن تبتعد الدولة عن الاقتصاد، وبدأ دعوته بضرورة خصخصة المشاريع الاقتصادية المملوكة للدولة في كل القطاعات، وإلى إفساح المجال للقطاع الخاص في تحقيق النمو، مؤكداً أن المسؤولية الاجتماعية



لرأس المال تنحصر في توفير الوظائف وتحقيق النمو، وأن مهمة الدولة هي أن توفر أفضل الظروف الممكنة لقيام رأس المال بدوره الاقتصادي والاجتماعي. كذلك دعا "فريدمان" إلى أن تكون البنوك المركزية مستقلة عن الحكومات وأن يكون دورها الأساسي هو ضمان تحقيق معدل تضخم منخفض في كل الأوقات، يضمن نمواً مستقراً للاستثمارات والعائد عليها. وقد حصلت أفكار "ميلتون فريدمان" على دعم سياسي هائل بعد صعود كل من رونالد ريغان ومارجريت تاتشر إلى السلطة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث أصبحت فلسفة "فريدمان" الاقتصادية هي المنبع الفكري للسياسات الاقتصادية في كل من البلدين، ثم في كل الدول الصناعية المتقدمة. ولم يقتصر انتصار فلسفة "ميلتون فريدمان" في ثمانينيات القرن الماضي على تحولها إلى فلسفة رسمية للسياسات الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة، وإنما لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في تحويلها إلى فلسفة رسمية للسياسات الاقتصادية في العالم كله، خصوصاً في الدول النامية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو الانتصار الذي تحقق فعلياً بواسطة ما أطلق عليه في الصندوق "إجماع واشنطن" وهو الإجماع الذي تحقق عملياً بقيادة وزارة الخزانة الأمريكية التي تولت إقناع مسؤولي الصندوق والبنك بأن دور كل منهما ينحصر في ترويج وتعزيز سياسات تنطلق من شعارات الخصخصة وتقليص دور الدولة بشكل عام، وتركيز دور السلطات النقدية في مجالات مكافحة التضخم، ومطالبة الحكومات بتحقيق الاستقرار المالي باعتباره أساساً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وكان هذا هو الفصل الأخير في انتصارات فلسفة "ميلتون فريدمان" التي تمتعت بسيادة على الفكر الاقتصادي العالمي حتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وحين وقعت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧ وفشلت "اليد الخفية" و"قوانين السوق" في تحقيق التوازن التلقائي المنشود وكادت شركات وبنوك عالمية عملاقة أن تتحول إلى أشلاء هامة، لم يكن هناك بديل عن ضرورة تدخل الدولة بقوة لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار، واعتمد الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي كان قد تسلّم



السلطة في يناير ٢٠٠٨ برنامجاً مالياً ضخماً لإقراض البنوك والشركات الصناعية ومؤسسات التمويل العقاري التي كانت جميعاً على وشك الإنهيار، وتدخلت الدولة بسرعة واشترت أسهمها وأعدت تنظيمها فمنعت بذلك حدوث كارثة اقتصادية عالمية. كان ذلك التدخل في حد ذاته إعلاناً صارخاً بسقوط فلسفة "ميلتون فريدمان" ومدرسة شيكاغو في الاقتصاد، وسقوطاً مدوياً أيضاً لما أطلق عليه "إجماع واشنطن" الذي سارت عليه سياسات البنك الدولي وصندوق النقد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي تقريباً.

ومع سقوط أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة في صورها المختلفة وتطبيقاتها المتنوعة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول النامية على السواء، وكذلك في الدول المتحوّلة من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي في أوروبا الشرقية، طرحت نفسها بقوة أسئلة تنشد إجابات واضحة في "عالم مضطرب"، يخوض في الوقت نفسه مرحلة انتقال إلى عصر ثورة صناعية جديدة تتسارع خطاها في أعقاب عصر الثورة التكنولوجية الرقمية، وما سبقها من عصري ثورة الكهرباء وثورة البخار.

ويرتبط "عصر الاضطراب العالمي" الذي نشهده حالياً بثلاثة تحديات رئيسية تتناقض أو تختلف توجهات الاختيار بين كل منها. وهذه التحديات إجمالاً هي: أولاً: التحدي التقني، الذي يتجسد في ملامح ومهام وأعباء الانتقال من عصر الثورة الرقمية إلى عصر ثورة الذكاء الاصطناعي أو الثورة الصناعية الرابعة. ثانياً: تحدي الاندماج في عملية جديدة لتقسيم العمل على المستوى العالمي، وهو التحدي الذي ينطوي على ضرورة الاختيار بين العولمة والانفتاح على العالم، وبين الحماية والعزلة التجارية والاقتصادية.

ثالثاً: تحدي اختيار النموذج التنموي السياسي والاقتصادي، وهو التحدي الذي يفرض نفسه بعد بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية رئيسية تنافس الولايات المتحدة على قيادة العالم. وهذا التحدي من شأنه أن يهز أركان النظم الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول النامية على السواء، وربما نشهد في



العقود القليلة المقبلة تأثيرات واسعة النطاق له في مناطق مثل جنوب شرق آسيا، حيث التجربتين الصينية والفييتامية تمثلان مصدر إشعاع هناك. وتعتبر مسألة "دور الدولة" مسألة محورية في كل التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. وهي مسألة إن تم حسمها بطريقة موضوعية سليمة، فإن ذلك سيساعد على تسهيل وإنضاج حرية الاختيار في النظام الاقتصادي القائم سواء على المستوى العالمي أو على المستويين الإقليمي والمحلي. ويجب أن أذكر هنا من احتمال الخلط بين طبيعة المناقشة الجارية حالياً حول "دور الدولة" وبين الفكر التقليدي حول "الدولة المتدخلة" في مواجهة "الدولة الحارسة". ففي المناقشات الجارية حالياً تتركز المناقشة على "الدور التنموي للدولة" وليس عن "تدخل الدولة الاقتصادي" بشكل عام. ذلك أن تدخل الدولة الاقتصادي بشكل عام ينطوي على مسلمات تعتقد بأن الدولة هي الرجل الاقتصادي الصالح الذي يجب أن يملك ويدير وينظم الاقتصاد بدلاً عن السوق. وهذا الرجل الصالح يعرف نيابة عن المجتمع، ويقرر نيابة عن المجتمع، ومن ثم يتعين أن يملك بين يديه كل مقومات الاقتصاد، وأن يدير وأن ينظم في الوقت نفسه. في نهاية الأمر يعتقد مفكرو "الدولة المتدخلة" أن الحكومات وأجهزة التخطيط المركزي هي الأقدر من السوق على تخصيص الموارد بكفاءة بين الاستخدامات المختلفة، وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي للأبد. لكن تجربة "الدولة المتدخلة" في أبهى صورها متمثلة في التجربة السوفييتية (١٩١٧ - ١٩٨٩) تثبت أن "الدولة المتدخلة" رغم كل ما يمكن أن تحرز من إنجازات، فإنها في الوقت نفسه، وبمرور الوقت، تتحول إلى دولة هشة مع تهشيم قوى السوق وتمكين السلطة البيروقراطية لأجهزة الدولة. وفي مصر على سبيل المثال فإن تجربة التنمية في الستينيات المعتمدة على فلسفة الدولة المالك والمدير والمنظم في وقت واحد انتهت إلى انهيار مروع بالرغم من انطلاقها من قاعدة التراكم الاقتصادي السابق منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وحصولها على مساندة اقتصادية هائلة من الاتحاد السوفييتي.



إن المناقشات الجارية حالياً حول مفهوم "الدولة التنموية" هي أكبر وأوسع بكثير من مجرد إعادة زيارة الفكر الاقتصادي والتنموي التقليدي والحديث، وهي تستثير بكل ما تحقق على صعيد التنمية والسياسات التنموية في العالم منذ بداية عصر الثورة الصناعية حتى الآن، كما أنها يجب أن تأخذ في اعتبارها كذلك التحديات الراهنة التي تواجهها الدول النامية على وجه الخصوص في مرحلة الانتقال من عصر الثورة الصناعية الثالثة (الثورة الرقمية) إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة (ثورة أجهزة وبرامج الذكاء الاصطناعي). ومن الضروري أن أشير هنا إلى أن المناقشات بشأن مفهوم "الدولة التنموية" لا تجد صدى كبيراً في العالم العربي على وجه العموم. وباستثناء الكتاب الذي أشرف على تحريره فيلسوف علم الاجتماع المصري الراحل الأستاذ السيد يسين بعنوان "الدولة التنموية: رؤية نقدية للمشكلات وسياسات بديلة"^(١) والذي شارك كاتب هذه الدراسة مع كوكبة من الباحثين المصريين في تأليفه، فلا يوجد في أدبيات الفكر التنموي باللغة العربية حتى تاريخه ما يستحق الاهتمام. وسوف تتناول هذه الدراسة مفهوم الدولة التنموية كما يبدو في المناقشات الراهنة على مستوى العالم.

البداية من اليابان

يعتبر مفهوم الدولة التنموية من المفاهيم الحديثة في نظرية التنمية وفي أدبيات القضايا السياسية المتعلقة بمؤسسات الدولة ووظائفها، وبعملية تشغيل الاقتصاد وإدارته بما في ذلك تنميته وكسر حلقات الفقر أو التخلف التي يعاني منها. وقد نشأ المفهوم أساساً لكي يفسر الدور الاقتصادي للدولة في عملية إعادة بناء الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تكن هناك علاقة على الإطلاق بين دراسات تجارب إعادة بناء الاقتصاد في الدول المتحاربة، سواء التي انهزمت مثل اليابان وألمانيا، أو تلك التي انتصرت بما فيها بريطانيا وفرنسا. ومن ثم فإن مفهوم "الدولة التنموية" كان يعبر عن نموذج محدد لعملية إعادة البناء الاقتصادي، ولم يكن أبداً أساساً لنظام اقتصادي متميز أو لآلية تنموية يمكن تطبيقها في كل مكان. ويعود



الفضل في صوغ هذا المفهوم/ المصطلح إلى تشالمرز جونسون (Chalmers Johnson) أستاذ الإدارة بجامعة بيركلي في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. وقد استطاع جونسون تطوير مفهوم "الدولة التنموية" من خلال دراسته لدور وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان (Ministry of International Trade and Industry- MITI)^(٢)؛ فقد طلبت منه الحكومة اليابانية أن يقوم بهذه الدراسة، فسافر إلى اليابان وأمضى هناك فترة تزيد على السنة درس فيها بشكل تفصيلي الدور الذي تقوم به الوزارة في قيادة عملية النمو في اليابان، وما تتركه سياساتها من آثار مؤسسية ومالية وتجارية وتكنولوجية على القطاع الصناعي بشكل عام. وبعد أن أنهى "تشالمرز جونسون" مهمته في اليابان عاد إلى كاليفورنيا ليكتب عن تلك التجربة في كتاب صدر في عام ١٩٨٢ بعنوان (MITI and the Japanese Miracle) وقد أثار الكتاب ضجة كبيرة، نظراً لأنه صدر في الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، واتهمه بعض الاقتصاديين هناك بأنه يحاول الترويج لنظام اقتصادي يتعارض مع اقتصاد السوق ويرتبط بأنظمة قمعية واستبدادية، وجاءت أشد الانتقادات التي واجهها "جونسون" من زملائه في جامعة بيركلي وعلى رأسهم أستاذ الاقتصاد وعلم الاجتماع رونالد دور (Ronald Dore) الذي نشر في العام ١٩٨٦ كتاباً عن التجربة الصناعية والإصلاحات الهيكلية في اليابان يعارض فيه الاستنتاجات الرئيسية التي وردت في كتاب جونسون.^(٣) وعلى الرغم من الهجوم العنيف الذي تعرض له مفهوم الدولة التنموية كما طوره جونسون، فإن أدبيات نظريات التنمية الاقتصادية لم تتخل عنه، وراح هذا المفهوم يستخدم على نطاق أوسع تدريجياً حتى وقعت الأزمة الاقتصادية الآسيوية في العام ١٩٩٧ وألقت بظلالها شوكاً قاتماً على المصطلح وعلى المفهوم من جديد.

وعاد تشالمرز جونسون يدافع عن نفسه مرة أخرى. وتضمن دفاعه عدداً من الملاحظات النظرية والتطبيقية^(٤):

الدولة التنموية من وجهة نظره هي "دولة تنموية رأسمالية" ولا يمكن أن تكون



غير ذلك، وأنه استخدم هذا المصطلح ليبعد بالنموذج الياباني عن نظريات الاقتصاد السياسي التقليدية ونظريات التنمية المرتبطة بكل من النموذجين المتناقضين، السوفييتي والأمريكي. واتهم الاقتصاديين بأن نظرياتهم في هذا الصدد تأثرت إلى حد كبير بظروف الحرب الباردة في ذلك الوقت. وأكد أن صياغته لمفهوم "الدولة التنموية الرأسمالية" (أضاف دائماً كلمة الرأسمالية منذ ذلك الوقت) كانت محاولة لبيان الاختلافات وليس التشابهات بين بلدان رأسمالية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وبين غيرها من الاقتصادات الرأسمالية مثل اليابان وغيرها من الدول التي حذت حذوها في شرق آسيا.^(٥)

نفي جونسون في مراجعته ما رددته البعض من تفسيرات للمفهوم كما صاغه هو فيما يتعلق بدور الدولة، وقال إن دور الدولة كان دوراً مساعداً في رسم السياسة الاقتصادية في اليابان، لكن هذا الدور الذي قامت به الدولة ساعد اليابان على سرعة التكيف والقدرة على تجاوز تحديات تركت جروحاً اقتصادية عميقة في دول رأسمالية أخرى. وأشار جونسون بشكل خاص إلى نجاح اليابان في التكيف مع ارتفاع أسعار النفط واستيعاب الصدمات المتتالية التي نتجت عنها، خصوصاً فيما يتعلق باحتواء التضخم والتحكم فيه عند مستوى منخفض، وتطوير الهيكل الصناعي والإنتاجي ونقله بعيداً عن القطاعات غير التنافسية. أما في الدول الصناعية الأخرى فقد وقعت أوروبا الغربية والولايات المتحدة في براثن التضخم والركود.^(٦)

أرجع تشالمرز جونسون الأزمة الاقتصادية الآسيوية في تسعينات القرن الماضي إلى تهاون اليابان، والمبالغة الشديدة في الثقة، وهو ما أدى إلى حدوث "فقاعة" في قطاع التمويل العقاري على وجه الخصوص، بسبب التوسع في إصدار تسهيلات مصرفية مقابل أصول عقارية راکدة أو مبالغ في قيمتها. وقال إن الأزمة الاقتصادية الآسيوية انتقلت من اليابان إلى بقية دول جنوب شرق آسيا.^(٧)

ومع أن المجتمع الأكاديمي تقبل التعديلات التي قدمها جونسون لتصحيح مفهوم الدولة التنموية، والتي أكد فيها على أنه يقصد به دولة تنموية رأسمالية، وكذلك لبيان



دور السوق والقوى المحركة لها في السياسة الاقتصادية، وعدم قصر أسباب نجاح هذه السياسة على الدولة فقط، إلا أن تفسيره للأزمة الاقتصادية الآسيوية في التسعينيات كان مثار تساؤل، ببساطة لأنه حصر أسباب هذه الأزمة في عوامل مصرفية بحتة، متجاهلاً تأثير نهاية الحرب الباردة، وبدايات ظاهرة العولمة، وبداية مرحلة جديدة لإعادة تقسيم العمل الدولي على مستوى العالم.

وفي دراسة أعدها صاحب هذه الورقة^(٨) أوضح الكاتب أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية لم تبدأ في حقيقة الأمر في اليابان وإنما في تايلاند، وأن تلك الأزمة كانت تعكس تغيرات عميقة في بنية تقسيم العمل الدولي وإعادة توزيع الأدوار فيما بين الدول الصناعية الغربية، خصوصاً بعد أن سقط الاتحاد السوفييتي وتراجع إلى حد كبير خطر روسيا على المعسكر الغربي، وراحت أوروبا تحاول إعادة بناء نفسها على أسس جديدة تضمن التقارب إلى أقصى حد ممكن بغرض تحقيق مشروع الوحدة الأوروبية الذي كان قد بدأ في العالم ١٩٥٧ بمعاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة. إن الأزمة الاقتصادية الآسيوية في ذلك الوقت وإن كانت قد حملت عدداً من مظاهر عدم الكفاءة المصرفية أو مشاكل في السيولة لدى كل دول جنوب شرق آسيا تقريباً، إلا أنها كانت تعكس ضغوطاً قوية جداً من جانب الولايات المتحدة لتصحيح موازين القوة الاقتصادية لمصلحتها، والنفوذ برووس أموالها وشركاتها إلى الأسواق الآسيوية مباشرة ليس من خلال تصدير منتجاتها ولكن من خلال إقامة امتدادات للشركات الأمريكية هناك، بحيث تستفيد قطاعات الصناعة الأمريكية من الأزمة بتوسيع طاقتها الإنتاجية وإضافة قدرات جديدة بأسعار رخيصة جداً، أو بدون تكلفة حقيقية تقريباً، وهو ما حدث مثلاً في حالة شركات مثل دايو وكيا في كوريا الجنوبية اللتين خضعتا منذ تلك الأزمة لسيطرة كل من جنرال موتورز وفورد.

ومع أن تشالمرز في مراجعته لمفهوم "الدولة التنموية" وإعادة صياغته بوصفه "الدولة التنموية الرأسمالية" عزا نجاح النموذج الاقتصادي قبل الأزمة إلى عوامل مختلفة منها "سياق الحرب الباردة الذي ازدهرت خلاله الاقتصادات الآسيوية" إلا أنه لم يدرك بعد ذلك العلاقة بين انهيار هذا النموذج وبين نهاية الحرب الباردة.



ويمكننا القول بأن التعديلات التي أجراها جونسون على مفهوم "الدولة التنموية" فتحت الطريق أمام المزيد من التطوير. جونسون نفسه أعلن تخليه عن فكرة أن مفهوم "الدولة التنموية الرأسمالية" يؤسس لنموذج تنموي، وقال إن كل دولة تستطيع أن تتكيف مع سياسة صناعية ثلاثية، وأعاد التأكيد على أن دور الدولة هو مجرد دور مساعد، وألقى باللائمة على ناشر كتابه الأول عن تجربة وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان لأنه هو الذي أصر على إضافة فصل يتضمن استنتاجات عن التجربة اليابانية فبدأ الأمر وكأنه رسم لملامح "نموذج تنموي".

وقال جونسون إن مفهوم "الدولة التنموية الرأسمالية" يمكن تقييمه من أربع زوايا رئيسية. الزاوية الأولى، هي ماذا كان الأكثر أهمية في التجربة التنموية اليابانية، قوانين السوق أم السياسة الصناعية؟ الزاوية الثانية: هل اليابان هي دولة رأسمالية؟ وهل رأسمالية الدولة التنموية متوافقة مع الديمقراطية (compatible)؟ الزاوية الثالثة، هل كان نجاح التجربة اليابانية نتيجة فقط لما تم تحقيقه خلال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أم أن ذلك النجاح يعود أيضاً إلى مكونات تاريخية واجتماعية واقتصادية سابقة على التجربة؟^(٩)

أما الزاوية الرابعة التي تحتل مكانة مركزية حالياً في المناقشات الدائرة حول الدولة التنموية فإنها تتمثل في طبيعة العلاقات البيروقراطية- المدنية، أي العلاقات بين مؤسسات الدولة البيروقراطية وبين مؤسسات المجتمع سواء مؤسسات الأعمال أو مؤسسات المجتمع المدني. ويقول جونسون إن العلاقات البيروقراطية- المدنية لعبت دوراً شديداً الأهمية في تجربة الدولة التنموية اليابانية. وشرح جونسون في كتابه عن تجربة MITI كيف أدار الجنرال دوجلاس مكارثر الحاكم الأمريكي لليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية مجموعة من العمليات الجراحية المهمة سياسياً واقتصادياً وإدارياً، ساعدت جميعاً على نجاح التجربة. قال جونسون إن مكارثر لم يشر أبداً إلى حاجة لإصلاح البيروقراطية المدنية، لكنه أنهى تماماً من الحياة السياسية والإدارية المنافس الرئيسي للبيروقراطية الاقتصادية ألا وهو الجيش الياباني.^(١٠) فقد



رأى مكارثر أن إطلاق القوة الاقتصادية اليابانية لن يتم إلا بأبعاد المؤسسة العسكرية، التي كانت بالفعل قد تحولت من مصدر للفخر إلى مصدر للخزي في اليابان، والسماح للإدارة الاقتصادية أن تتصرف بحرية تامة وأن تتحمل مسؤولية القرارات التي تتخذها. وإضافة إلى ذلك فإن مكارثر عمد إلى إدخال إصلاحات عميقة على طبيعة وطريقة تكوين التجمعات والتحالفات المالية- الصناعية في اليابان (zaibatsu) التي كانت تتشكل من عائلات كبيرة ذات نفوذ عميق في كل أنحاء البلاد. ومع ذلك فإن جونسون حذر من الإفراط في الاعتماد على السياسة الصناعية التي تضعها البيروقراطية الاقتصادية، وقال إنه لا يمكن الاعتماد عليها كبديل لقوى السوق، لأنها قد تستخدم لحماية مصالح جماعات ذات نفوذ أو لتحقيق أهداف سياسية بعيدة عن أهداف التنمية الضرورية. (١١)

الملاح الرئيسية لسياسات الدولة التنموية

من قراءة معظم كتابات "تشارلز جونسون" عن "الدولة التنموية الرأسمالية"، وهي الكتابات التي استندت أساساً إلى النموذج الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، فإننا نجد أن الملاح الرئيسية للدولة التنموية طبقاً لتجربة وخصائص المجتمع والدولة في اليابان قامت على المكونات أو المقومات التالية:

- سياسة صناعية واقتصادية تركز على تحقيق معدلات نمو سريعة ومرتفعة.
- سياسة صناعية تفودها الحكومة ممثلة في وزارة التجارة الدولية والصناعة.
- سوق عمل ونظام تعليمي متطوران يخدمان أهداف التنمية والنمو السريع.
- نظام سياسي مستقر يضمن التقدم بقوة نحو هدف النمو.
- معدل مرتفع للادخار القومي يوفر كافة الموارد المطلوبة لتمويل الاستثمار.
- التوسع في التصدير بوصفه المحرك الرئيسي للنمو.

والحقيقة أن نجاح تجربة الدولة التنموية في أي بلد من بلدان العالم التي تكافح من أجل ردم فجوة التخلف واللاحق بركب التنمية في الوقت الحاضر تتجاوز بكثير هذه المقومات الستة، وذلك نظراً لتغير الظروف الاقتصادية في العالم عما كانت عليه بعد



الحرب العالمية الثانية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن تطور أدبيات أو نظريات التنمية في العالم، خلال السنوات العشرين الماضية على الأقل، تجاوز الكثير مما كان يقال في النصف الثاني من القرن العشرين، فنظريات التنمية الآن لم تعد تأخذ أساساً بالمؤشرات الكمية الاقتصادية، وإنما طور علماء الاقتصاد مؤشرات شاملة متنوعة تكشف حقيقة مختلفة لنظرتنا عن التنمية، فالتنمية الآن لم تعد تهدف على سبيل المثال المثال إلى "مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات" بقدر ما أصبحت تهدف إلى تحقيق مؤشرات تدل على تحسن نوعية الحياة. ولذلك فإن دور الدولة التنموية الآن يختلف بالضرورة عما كان عليه عندما ابتكر جونسون مفهوم "الدولة التنموية الرأسمالية". وفي الوقت الذي لم ينقطع فيه تطور نظريات التنمية على أيدي علماء مثل "روبرت سولو" و"جوزيف ستيجليتز" و"أمارتيا سين" و"محبوب الحق وجيفري ساكس" وغيرهم، فإن مجموعة أخرى من علماء الاقتصاد تواصل العمل الذي بدأه تشامرز جونسون، في محاولة لبناء علاقة عضوية وفعالة بين تطور نظريات التنمية وبين مفهوم "الدولة التنموية".

الحاجة إلى نمو مستدام ودولة فعالة

تعتبر جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة وجامعة ساسيكس (Sussex) في بريطانيا إضافة إلى عدة مراكز بحثية مثل مركز دراسات الاقتصاد السياسي العالمي (Center for Global Political Economy) ومعهد التنمية الدولية في بريطانيا أيضاً (Overseas Development Institute) وعدد من معاهد التنمية الآسيوية خصوصاً في سنغافورة وكوريا الجنوبية والهند من أكثر الهيئات العلمية إسهاماً في تطوير مفهوم "الدولة التنموية". وقد استفاد علماء الاقتصاد وخبراء التنمية الكثير جداً من الطفرة التي حققتها نظرية التنمية في العقدين الأخيرين. وقد حاولت خلال هذه الدراسة أن أعثر على ورقة أكاديمية واحدة باللغة العربية في هذا الموضوع، فلم أجد. ربما ضللت طريق البحث، ولكنني على يقين بعد إعادة البحث أكثر من مرة باستخدام محركات شبكة المعلومات الدولية بأن ما قدمه الأستاذ السيد يسين إلى الفكر العربي في موضوع "الدولة التنموية" هو إسهام فريد من نوعه.



ومع ذلك فإن كتابات السيد يسين عن "الدولة التنموية" كانت مجرد ضربة البداية في مجهود سيستمر بإذن الله وإن كنا قد حررنا من إسهامات المفكر الذي بادر بطرح الفكرة، وخاض مع مجموعة الخبراء والباحثين في "المركز العربي للبحوث والدراسات" شرف تجربة الخطوة الأولى على هذا الطريق. وكان من المقرر أن يتم عرض كتاب "الدولة التنموية" في صورة أوراق عمل للمناقشة في مؤتمر كبير، على أن تكون حصيلة المناقشات في المؤتمر هي البداية للخطوة التالية. أقول هذا الكلام للتأكيد على أن مفهوم الدولة التنموية في مصر سوف ينمو ويتطور كلما اتسعت دائرة الحوار، وكلما تنوعت المصادر المشاركة في هذا الحوار. وكما حدث على المستوى العالمي، فإن الأمل كبير في أن نستطيع في مصر والعالم العربي تطوير مفهوم ملائم عن الدولة التنموية، سوف نحتاج إليه كثيراً في السنوات والعقود المقبلة نظراً لما سيواجهه العالم العربي من تحديات في مرحلة إعادة البناء عندما تهدأ العاصفة التي تهب المنطقة حالياً.

لقد بدأ العلماء المهتمون بدور الدولة الاقتصادي وبمفهوم "الدولة التنموية" دراساتهم في الموضوع تقريباً من دراسة تشالمرز جونسون الأولى عن المعجزة اليابانية ودور وزارة الصناعة. لكن الاتجاه ينصرف الآن إلى ما قد سبق هذه الدراسة بكثير، خصوصاً في ميادين التنمية والاقتصاد السياسي ودور الدولة. واهتم من رجعوا إلى تلك الدراسات على وجه الخصوص بإسهامات آدم سميث، وإشاراته، وإن كانت قليلة إلى دور الدولة، وإلى "ريكاردو" و"كارل ماركس".

وقد أشرت باختصار إلى ذلك في كتابي "مانيفستو جديد للعدالة الاجتماعية: ثورة بيكيتي على النيوليبرالية"، لكن أحداً لم يهتم بالقدر الكافي بالمساهمة العبقريّة التي قدمها فريدريش ليست (Friedrich List) عالم الاقتصاد الألماني/ الأمريكي (١٧٨٩-١٨٤٦) الذي قدم نظرية متكاملة مبكرة للاقتصاد السياسي مستفيداً مما قدمه قبله عالم الاقتصاد الفرنسي جان باتيست ساي (Jean Baptist Say) في الموضوع نفسه، وكذلك من دراساته العميقة التي قام فيها بتشريح اقتصاد عدد من



الدول الأوروبية، وحاول إقامة الدليل على أن مسألة حرية التجارة هي مسألة نسبية، تخضع لشروط الزمان والمكان، وأن هدف التنمية ليس مجرد تحقيق النمو الاقتصادي السريع ولكن تحقيق الرفاهية للفرد عن طريق تحسين نوعية حياته بالكامل.

وبذلك فإن ليست يعتبر من الناحية النظرية الأب الشرعي لنظرية (capability approach) التي وضعها أمارتيا سين (Amartya Sen) كما يعتبر المنبع الذي استقى منه مفكرون مثل بول باران (Paul Baran) وبول سويزي (Paul Sweezy) وجون مينارد كينز (John Maynard Keynes) وجون كينيث جالبريث (John Kenneth Galbraith) أفكارهم بشأن دور الدولة في بناء القواعد الأساسية للنمو الاقتصادي. كما أن التحليل الذي قدمه ليست في كتابه الذي صدر أولاً باللغة الألمانية ثم ترجم إلى الفرنسية ومنها إلى الإنجليزية للمرة الأولى عام ١٨٥٦ (National System of Political Economy) والذي أعيد طبعه عام ١٩٠٩ يعتبر المفتاح الضروري لفهم المؤشرات التي طورها محبوب الحق (Mahbub ul Haq) في البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي المؤشرات التي يعتمد عليها الآن التقرير السنوي عن مؤشرات التنمية البشرية في العالم. وأظن أنه من الصعب أن نضع أفكار آدم سميث في مكانها الصحيح، أو أن نفهم نظريات التنمية الحديثة إلا بدراسة فريدريش ليست.

يقول (ليست) إن أسباب الثروة تختلف في طبيعتها عن الثروة نفسها، وإن القدرة على صناعة الثروة لها أكثر أهمية من الثروة نفسها، ويضيف في الفصل الثاني من كتابه عن الاقتصاد السياسي إن آدم سميث أعترف في كتابه عن "ثروة الأمم" أن العمل هو المصدر أو ينبوع الأساسي الذي يمد الأمة بثروتها، وبناء على ذلك فإن (ليست) قرر أن رفاهية الأمة تعتمد أساساً على كمية قواها المنتجة.^(١٢) ويمضي (ليست) في تحليله مؤكداً على أن أسباب صناعة الثروة ترتكز إلى قدرات الأفراد في العمل والإنتاج ونوعية المهارات التي يكتسبونها. لكن ذلك وإن كان ضرورياً فإنه ليس كافياً، لأن تلك القدرات التي يتمتع بها الأفراد يمكن أن تتناقص إنتاجيتها إذا لم تتوفر



ظروف الاستدامة لمتغيرات الحريات المدنية والقانون بواسطة بيروقراطية الدولة، وبسياسة خارجية ملائمة. ويضيف أن فوق كل ذلك تقف "وحدة الأمة وقوتها". إن النص الذي يقدمه فريديش ليست في الفصل المعنون (The Theory of Productive Forces and the Theory of Values) يمثل مفتاحاً مهماً لفهم الكثير من القضايا والمسائل المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي ونظريات التنمية الحديثة.

ويعطي (ليست) أهمية كبيرة لتأثير تغير الظروف الاقتصادية على السياسات التي تتبناها الدولة في إدارة الاقتصاد؛ ويؤكد أن التجارة الحرة وقوانين السوق على سبيل المثال قد تكون مفيدة لبعض الدول وفي بعض الأوقات، وليس لكل الدول في كل الأوقات، وذلك نظراً لتغير الظروف والإمكانيات. ويوضح ذلك بالقول إنه في مراحل النمو الأولى من المرجح أن تحتاج الدول إلى تبني سياسات الحرية الاقتصادية بما يساعدها على استيراد الآلات والمعدات اللازمة لبناء قدرات إنتاجية. أما في المرحلة الثانية فمن المرجح أن تحتاج إلى إدخال قيود حمائية عديدة لضمان تشغيل الجهاز الإنتاجي الجديد، وتنميته. وبعد ذلك، أي في مرحلة ثالثة، فإنها ستصبح أشد حاجة إلى الانفتاح على العالم لتصريف منتجاتها والحصول على المزيد من الموارد اللازمة للنمو.

ونظراً لأن نظريات التنمية الحديثة راحت تركز أكثر من أي شيء، وأكثر من أي وقت، على أهمية تنمية رأس المال البشري، فإن أساتذة الاقتصاد والإدارة الذين يحملون الآن لواء "الدولة التنموية" راحوا يبحثون من كل الجوانب عن دور الدولة في تنمية "رأس المال الاجتماعي"، وأصبح هذا الدور يمثل الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها الدولة في عملية التنمية، إضافة إلى أدوار أخرى يجب أن تمارسها الدولة مع المجتمع المدني بمعناه الأوسع، وليس بمعنى مجتمع يقتصر فقط على رجال الأعمال والنخبة المالكة للثروة أو المسيطرة عليها.

وقد أضافت ظاهرة العولمة بعداً جديداً يضيف إلى أهمية دور الدولة التي ظن



البعض أنه سيتقلص بالضرورة مع اتساع نطاق العولمة. وفي حقيقة الأمر فإن دور الدولة قد يتقلص فعلاً من حيث الحجم أو النطاق، ولكنه مع ذلك يصبح حاسماً ومحورياً في مسائل رئيسية، ربما لم تكن لها أهمية كبيرة من قبل مثل الاستثمار في رأس المال الاجتماعي وفي ترتيبات حماية البيئة التنموية (green growth) وفي توفير القدر الكافي من عدم التفاوت والتكافؤ الاجتماعي والاقتصادي (egalitarian policy).

ومن الدراسات الحديثة التي يجب أن أشير إليها في موضوع مفهوم الدولة التنموية تلك الدراسة التي نشرها بيتر إيفانز (Peter B. Evans) أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيركلي - كاليفورنيا عام ٢٠٠٨ بعنوان (In Search for the 21st Century Developmental State) والتي قدم فيها مزجاً واعياً بين منتجات نظريات التنمية وبين أدبيات مفهوم "الدولة التنموية"^(١٣).

في هذه الدراسة طور إيفانز فرضيتين أساسيتين، الفرضية الأولى تقول بضرورة دور الدولة من باب ضرورة "الاستمرار"، وهي الضرورة المترتبة على احتياجات عملية التنمية اللازمة للانتقال من اقتصاد متخلف أو ضعيف إلى اقتصاد ديناميكي ومتقدم. وطبقاً لتلك الاحتياجات فإن دور الدولة في الدول النامية في القرن الواحد والعشرين لن يقل أهمية عن الدور الذي قامت به "الدولة التنموية" في النصف الثاني من القرن العشرين. وسوف يشمل هذا الدور كل مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً. أما الفرضية الثانية فإنها أكثر ثورية تتجاوز ضرورة "استمرارية" الدولة إلى ضرورة إحداث التغيير والانتقال بالمجتمع من النماذج الحالية للدول النامية إلى نماذج أكثر تقدماً وتحقيق النجاح في ذلك.

وفي هذا السياق فإن إيفانز يشير إلى أن استراتيجيات النمو السابقة التي كان ينصب تركيزها الأساسي على تحقيق التراكم الرأسمالي التقليدي لم تعد الآن كافية وحدها. كذلك أكد على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع من الضروري ألا تقتصر على العلاقة بين الدولة وبين نخبة رجال الأعمال.^(١٤) ويؤكد إيفانز أن توسيع نطاق



الاستثمار في بناء القدرات البشرية يعتمد أولاً وقبل كل شيء على الاستثمار العام. وهو في ذلك يتفق مع عالم الاقتصاد الأمريكي جيفري ساكس (Jeffrey Sachs)، الأستاذ في هارفارد ومدير معهد الأرض التابع للأمم المتحدة الذي أعاد في كتاباته أكثر من مرة التأكيد على أهمية "رأس المال العام" في تنمية رأس المال البشري وإقامة البنية الأساسية الضرورية لتعزيز عمليات الابتكار والاختراع التي يقوم بها رأس المال الخاص.^(١٥)

وقد أوضح ساكس في كتاباته عن "التنمية المستدامة" وعن دور رأس المال العام أن التنمية التكنولوجية التي يمكن أن يقوم بها رأس المال الخاص إنما تفقد مبررات وجودها إذا لم يتم تكثيف وتوسيع نطاق الاستثمارات العامة خصوصاً في مجالات البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي، وضرب العديد من الأمثلة منها مثلاً أن استخدام وسائل نقل حديثة ومتطورة يتطلب زيادة الاستثمارات في مجالات النقل والطرق، ومنها أن استخدام معدات طبية حديثة ومتقدمة يحتاج إلى استثمارات عامة كبيرة في قطاع الرعاية الصحية وتجهيز المستشفيات وهكذا. ويعتبر البنك الدولي أن الدولة هي بمثابة الأداة المركزية الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.^(١٦) وعلى الرغم من اتساع ظاهرة العولمة وانهيار الحدود الاقتصادية والتجارية بمعدل متسارع، فإن الكثير من الدراسات التي تم إجراؤها في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الآسيوية تؤكد هي الأخرى على الدور المحوري للدولة في خلق التناغم بين قوى العولمة الخارجية وبين المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية، بما يحول دون حدوث صدام بين تيار العولمة وبين مصالح القوى المحلية في المدى الطويل.^(١٧)

طبيعة مفهوم الدولة التنموية

نخلص فيما يتعلق بتطور مفهوم "الدولة التنموية" في السنوات الأخيرة أن الإسهامات في تطوير المفهوم جاءت من جانب علماء الاجتماع والسياسة والإدارة وليس بواسطة علماء الاقتصاد فقط. وهذا يشير إلى أهمية المتغيرات غير الاقتصادية



في تكوين المفهوم، حيث لم يعد دور الدولة في التنمية يقتصر على تسريع وتيرة معدل النمو الاقتصادي وزيادة التراكم الإقتصادي، وإنما سوف يمتد دور الدولة من الآن وفيما بعد إلى ميادين أخرى إلى جانب تحقيق التراكم الرأسمالي، ومن هذه الميادين تنمية رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي والمحافظة على البيئة والقضاء على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. لقد أدرك علماء التنمية أن مفهوم الدولة التنموية يمثل الآن مفهوماً شاملاً وأوسع نطاقاً من ذلك الذي كان قد قدمه تشالمرز جونسون عام ١٩٨٢. وقد أضاف كل من بول رومر ووليام نوردهاوس الفائزان بجائزة نوبل في الاقتصاد للعام ٢٠١٨ أبعاداً ومكونات جديدة لنماذج النمو تتجاوز ما كانت تتضمنه النماذج التقليدية، وتفتح آفاقاً رحبة لاستيعاب متغيرات المعرفة والبيئة ضمن دالة الإنتاج، بحيث أصبح من الضروري على واضعي السياسات الاقتصادية أن يأخذوا في اعتبارهم تأثير الوفورات أو الأضرار الخارجية الناتجة عن عوامل غير اقتصادية مثل منافع التقدم في البحوث العلمية أو الأضرار البيئية على عملية النمو والتنمية مادياً واجتماعياً.

وهذا المفهوم الجديد الشامل متعدد الأبعاد للدولة التنموية يتضمن تغييرات مؤسسية وإدارية واقتصادية ومجتمعية وثقافية، وهو يتطلب من الحكومة أن تكون نشطة وفعالة سواء فيما يتعلق بابتكار الحلول للمشاكل، أو ما يتعلق بتعبئة الموارد، أو ما يتعلق بعملية التقييم والمتابعة المستمرة، وفوق كل ذلك أن تقوم الدولة بقيادة التخطيط المستقبلي للاقتصاد والمجتمع بما لا يلغي أو يعطل دور قوى السوق، وأن تضمن تناسق الأداء للوصول إلى أهداف التنمية الشاملة. "الدولة التنموية" إذن هي دولة نشطة، تديرها مؤسسات تتمتع بالمهارة والكفاءة والشفافية، وهي دولة منفتحة على المجتمع بكل مكوناته ومتعاونة معه، ومنفتحة على العالم، وهي فوق كل شيء دولة قادرة تمتلك الرؤية والمبادرة، لا تستأثر ولا تحنكر ولا تصدر دور قوى السوق وإنما تشاركها في مراحل مختلفة لمواجهة التحديات المطلوبة وتضع الإطار التنظيمي الصحي والسليم لضمان تخصيص الموارد بأعلى كفاءة ممكنة، وتفتح مجالات جديدة



للتنمية لا تقدر قوى السوق وحدها على اقتحامها. هذا باختصار المفهوم الجديد للدولة التنموية كما نراه حتى الآن.

ونظراً لأن "الدولة التنموية" مفهوم يتعلق فقط بمرحلة من مراحل النمو، وليس نظرية شاملة للتنمية في كل وقت ولكل دولة، فإن علماء التنمية اتفقوا أيضاً على أن الدولة التنموية ليست بالضرورة دولة "اشتراكية" مثل الصين أو دولة "اقتصاد سوق رأسمالية" مثل اليابان، وإنما قد تكون هذه وقد تكون تلك، وقد تكون أيضاً بهوية ديمقراطية وطنية. ولا يعيب الدولة أبداً أن تكون بلا هوية أيديولوجية إذا هي أسست مع المجتمع مجموعة من القيم المترابطة التي يصونها القانون وتحض عليها التربية. وسوف تلعب "منظومة القيم الاجتماعية" دور الوسيط بين فئات المجتمع، وبين المجتمع المحلي، وبين المجتمعات الخارجية، في عملية تفاعل خلاق تصون السلام الاجتماعي الداخلي والسلام في العلاقات مع العالم.

ومع ذلك فإن مفهوم الدولة التنموية لا يستبعد أبداً وجود هوية أيديولوجية للدولة، فنحن نجد الآن مثلاً في دول مثل فيتنام والصين تمسكا بالعقيدة السياسية الاشتراكية، في الوقت الذي تتقدم فيه الدولة على طريق يتعارض إلى حد كبير مع كلاسيكيات التفكير الماركسي. المهم في كل الأحوال وفي كل وقت خلال مرحلة بناء "القدرة على التقدم" أن توازن الدولة التنموية بصورة واعية ومن خلال آليات ديمقراطية مرنة بين الحاجة إلى التدخل في عملية التنمية وبين الحاجة إلى المحافظة على آليات السوق بما لا يكبح ضرورة تحقيق نمو سريع يلتزم بأربعة ضوابط أساسية هي، البعد التراكمي الرأسمالي، البعد الانساني البشري، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي.



هوامش

١. السيد يسين (إشراف وتحرير). (٢٠١٦): الدولة التنموية: رؤى نقدية للمشكلات وسياسات بديلة، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة.
2. Johnson, Chalmers. 1982 :MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975. CA, Berkley
3. Dore, Ronald. (1986): Flexible Rigidness: Industrial Policy and Structural Adjustment in the Japanese Economy 1970-1980. Stanford University Press.
4. Johnson, Chalmers. (1999): “The Developmental State: Odyssey of a Concept”, in: Woo- Cummings and Meredith (ed.), 1999, The Developmental State, Cornell University Press. CA.
٥. المرجع السابق. ص- ص. ٦- ١٠
٦. المرجع السابق. ص. ٣٢
٧. المرجع السابق. ص. ٣٣
8. Nawar, Ibrahim. (1998): “Who set light to the paper tigers?” Ahram Weekly, (2 - 8 July 1998.) <http://weekly.ahram.org/Archive/1998/385/ec1.htm>
٩. جونسون (١٩٩٩)، مرجع سابق. ص. ٣٦
١٠. لمراجعة سياسة مكارثر بخصوص إبعاد المؤسسة العسكرية اليابانية عن الاقتصاد، انظر المرجع السابق، ص. ٣٧ وأيضاً كتاب المعجزة اليابانية:
- Johnson, Chalmers, (1982): MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975. CA, Berkley, pp. 41-44, pp. 314-316
١١. جونسون (١٩٩٩)، مرجع سابق. ص. ٤٨
12. List, Friedrich. (1856): National System of Political Economy. J. B Lippincott & Co. Philadelphia. pp.200-209
13. Evans, Peter B. (2008): In Search for the 21st. Century Developmental State. Center for Global Political Economy (CGPE), University of Sussex. UK.
١٤. المرجع السابق. ص. ١
15. Sachs, Jeffrey. (2009): Common Wealth: Economics for a Crowded Planet. Penguin Books (UK). pp. 206-212
١٦. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (١٩٩٧). كذلك أشار تقرير اللجنة الاقتصادية لآسيا التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٥) إلى أن قدرة الدولة وفعاليتها مفتاح رئيسي للتنمية في أفريقيا ولتحقيق الأهداف التنموية للألفية.
١٧. من الدراسات المهمة التي تجدر الإشارة إليها هنا ما يلي:
 - Woo- Cummings (ed.).(1999), The Developmental State. Cornell University Press.
 - Jang-Sup Shin. (2005) “Globalization and Challenges to the Developmental State: A Comparison South Korea and Singapore.”, Global Economic Review Vol.34, pp. 379-395. University of Seoul. Dec. 2005
 - Verena Fritz and Alina Rocha Merocal. (2007) “Developmental State in the New Millennium: Concepts and Challenges for a New Aid Agenda.”, Development Policy Review 25 (5) pp. 531-552, Overseas Development Institute. London.